

قراءة في مخرجات مراكز الأبحاث الدولية



مركز الأبحاث
research center

العدد الثالث، شتاء 2020



INTERNATIONAL
**CRISIS
GROUP**



BROOKINGS



قراءة في مخرجات مراكز الأبحاث الدولية

العدد الثالث ، شتاء 2020

مركز الأبحاث
منظمة التحرير الفلسطينية



مركز الأبحاث

مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، تأسس عام 1965 في لبنان. يهدف المركز منذ تأسيسه التركيز على تغطية الصراع العربي-الإسرائيلي من خلال إصدار الكتب وعقد الندوات والمؤتمرات وأرشفة الوثائق والمخطوطات التي تهدف إلى تحقيق هذا الغرض. يعتمد المركز في بحوثه ونشاطه الفكري أسلوب العرض الموضوعي الموثق للقضايا التي تتناولها دراساته وكتبه ونشراته الدورية، ويعتمد مناهج البحث العلمي المتبعة في العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

رئيس مجلس الإدارة د. محمد اشتية

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية

القدس- فلسطين

+ تليفاكس : 97022966228

Email : info@prc.ps

<http://www.prc.ps>

Research Center P.L.O

Al Quds - Palestine

Telfax: +9722966228

Email : info@prc.ps

<http://www.prc.ps>

حقوق الطباعة والنشر محفوظة ©

2020

تقديم

عُني مركز الأبحاث خلال الأربع سنوات التي مضت على متابعة ما يصدر عن مراكز الأبحاث الدولية والاسرائيلية، فقد صدرت ثلاثة أعداد من نشرة «مخرجات مراكز الأبحاث الإسرائيلية»، حيث استطلعت وناقشت في طياتها ما صدر عن مراكز الأبحاث في إسرائيل من أبحاث وتقارير وندوات وكتب. أما مراكز الأبحاث الدولية، فقد كان يتم التطرق لها من خلال مناقشة بعض التقارير والدراسات الصادرة عنها في مجلة شؤون فلسطينية، واليوم، يعكف المركز على إصدار أول إنتاج مستقل يناقش مخرجات مراكز الأبحاث الدولية بشكل مستقل، حتى يرى صانع القرار الفلسطيني والباحثون الفلسطينيون والعرب الصورة التي تصدر عن هذه المراكز، والتي ترتبط وتؤثر بشكل أو بآخر في سياسة الدول المقيمة فيها.

وقد درجت العديد من مراكز الأبحاث الدولية، خاصة الأميركية، على إعطاء الصراع في الشرق الأوسط مساحة خاصة، تصاعد هذا الاهتمام مع إدارة الولايات المتحدة لملف السلام منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وما واكبه من اهتمام دولي عالي المستوى بهذه المسألة، الذي انعكس سياسياً باعتماد المؤسسات والكيانات الدولية والدول مبعوثين خاصين بعملية السلام.

كما أفردت العديد من هذه المراكز برامج بحثية خاصة بمسألة الشرق الأوسط، واستقطبت سياسيين سابقين، من وزراء وسفراء ومبعوثين لعملية السلام، كباحثين متخصصين، وأهم هذه المراكز التي نرصدها في هذا السياق واشنطن وبروكينغز وكارنيغي.

تناول هذا العدد ما صدر عن مراكز الأبحاث الدولية من أبحاث ودراسات ومقالات وندوات، بحيث شكل موضوع الإدارة الأميركية الجديدة السؤال المركزي الذي اهتمت به هذه المراكز خلال الأشهر الثلاثة الفائتة، فتناولت المقالات والدراسات السلوك السياسي المتوقع للإدارة الأميركية تجاه ملفات الشرق الأوسط وأهمها الملف الفلسطيني والملف النووي الإيراني، كما حمل هذا العدد مادة حول اللوبي الصهيوني في فرنسا وضغوطاته على الشارع ومراكز صنع القرار هناك.

د. منتصر جرار

المدير العام



مخرجات مراكز الأبحاث الدولية

اعداد

مرح حرز الله
يسار أبو خشوم

2021

سقوط المسلّات

مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط- مايكل يونغ

١٢ كانون الثاني «يناير» ٢٠٢١

يشير الكاتب مايكل يونغ، محرّر مدونة «ديوان» الصادرة عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط، في مقالة تتمحور حول تأثير الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى أن وقت إعادة هذه المنطقة جذرياً قد حان في ظل غياب ثلاث مسلّات شكّلت ثوابتاً أكيدة للولايات المتحدة لمدة طويلة وهي: الصراع العربي-الإسرائيلي، والمقاومة، ونفوذ إيران في الشرق الأوسط.

إعادة تعريف الصراع العربي الإسرائيلي

يقدم يونغ التطبيع الذي جرى بين عدد من الدول العربية وإسرائيل خلال ولاية ترمب مثالا يستند إليه في إعادة تعريف الصراع العربي-الإسرائيلي؛ إذ يرى أنه لم يعد قائماً نتيجة اتفاقيات التطبيع الأخيرة. يمهّد مسار التطبيع الرسمي الذي اختارته الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، إلى جانب القنوات غير الرسمية بين السعودية وسلطنة عمان وإسرائيل، إلى سياق جديد في منطقة الشرق الأوسط. لعل أحد أهم ملامح هذا السياق الجديد، اضطراب الفلسطينيين إلى إعادة النظر في مقاربتهم لإسرائيل في ظل تبدل المواقف الرسمية العربية. إذ يمثل سقوط أولى المسلّات في الشرق الأوسط فرصة تدفع باتجاه حل الدولة ثنائية القومية، ما يجبر الفلسطينيين على تحصيل حقوقهم في الدولة ثنائية القومية ويشكل في الوقت ذاته تحدياً ديمغرافياً للإسرائيليين يضعهم أمام حلول ستتداعى أمامها «الأسس الفاضلة المزعومة للدولة اليهودية» على حدّ تعبير الكاتب. ذلك أن الخيارات الأخرى المتاحة أمام الإسرائيليين هي إما طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية والقدس أو الاستمرار في قمعهم إلى الأبد سيما أن الدول العربية التي آثرت التطبيع لم تقدم لإسرائيل حلاً لهذه المشكلة.

تبدل تعريف مفهوم المقاومة

يضمّ تبدل تعريف مفهوم المقاومة في الشرق الأوسط تبدلاً في تعريف دول محور المقاومة المتمثلة بإيران وحلفائها الإقليميين، وتبدلاً آخر في أهداف المقاومة وشكلها.

يتضح التبدّل الأول في وضع الكاتب الانتماء لمحور المقاومة في مكانة مرادفة للخراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي سيما أن الظروف السائدة في المنطقة تقيد من قدرة حلفاء إيران على مواجهة أمريكا وإسرائيل. إذ يعمل الشركاء الاقليميون في ظل الدمار في سورية، والانهيار الاقتصادي في لبنان، والحصار في قطاع غزة، والتفكك في اليمن، والخلل الوظيفي الذي تعانيه المنظومة الإيرانية في العراق. أما التبدّل الثاني فيكون باعتماد الفلسطينيين الشكل غير المسلح بديلاً عن المقاومة المسلحة في خياراتهم المستقبلية سعياً منهم لتحقيق مطالب يمكن تحقيقها في السياق الشرق أوسطي الجديد مثل المساواة في الحقوق مع اليهود ضمن الدولة ثنائية القومية بدل السعي لإقامة دولتهم المستقلة.

النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط

ينتقل الكاتب بعد إعادة تعريف الصراع العربي-الإسرائيلي وتبدل مفهوم المقاومة إلى النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط داعياً إلى إعادة النظر في الاعتقاد بامتلاك إيران حقاً مشروعاً في ممارسة نفوذها في العالم العربي خاصة أنها لا تمثل نموذجاً مقبولاً للعرب. يعود عدم القبول العربي لإيران إلى ارتباط توسع نفوذها بتفكك المؤسسات الوطنية واستغلالها الانقسامات في الدول العربية التي تواجدت فيها، إضافة إلى غياب القوة الناعمة من تعاملها مع العرب إذا تقابل معارضي القوى السياسية التي تدعمها بالانتقام الشديد.

خاتمة

انتهت المقالة بالإشارة إلى أنه مع سقوط المسلّمات الثلاث، يقف العالم العربي الذي «يخلو من الأفكار الكبرى» كما يصفه يونغ أمام تحدي الاستمرار في سياق لا تستطيع الإدارة الأمريكية الجديدة التأثير فيه لعلاقتها بالمنظومة العربية القديمة. وبذلك يتعين على دول الشرق الأوسط إثبات قدرتها على التقدم في خضم التغيرات التي من شأنها إعادة تشكيل المنطقة جذرياً.

Biden and Netanyahu can carefully nourish U.S.-Israeli ties

بإمكان بايدن ونتنياهو إنعاش العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية بعناية

مجلس السياسة الخارجية في واشنطن- لورنس جاي هانس

١٩ كانون الأول «ديسمبر» ٢٠٢٠

يشير لورنس جاي هانس، زميل مجلس السياسة الخارجية في واشنطن، في مقالته التي تتمحور حول العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية إلى آفاق إحراز بايدن ونتنياهو تقدماً في العلاقات الثنائية التي جمعت أمريكا وأقرب حلفائها في منطقة الشرق الأوسط على امتداد أكثر من سبعين عاماً. يوضح هانس أن الساحة السياسية تعجّ بالتحديات لذا لا بد أن يُظهر بايدن ونتنياهو الحكمة في مواجهتها.

أولويات بايدن في السياسة الخارجية

يتركز اهتمام بايدن على تحديات عالمية أكثر إلحاحاً من السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن ضمنها إعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران. ويرى الكاتب أن بايدن ربما أدرك أن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط أوضحت أن السلام في المنطقة لم يكن منوطاً بالسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ فقد ظهر أن الدول العربية تحرّكها مصالحها الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل، ومخاوفها المشتركة مع الأخيرة من التهديد الإيراني. لا بد أن بايدن يدرك أيضاً أن المعوقات التي أحبطت جهود الإدارات الأمريكية السابقة للسلام ما زالت قائمة. تضم تلك المعوقات طرفاً فلسطينياً ما يزال رافضاً لواقع وجود إسرائيل، وطرفاً إسرائيلياً يستشيط غضباً من رفض القيادة الفلسطينية اقتراحات عديدة بشأن إقامة دولة فلسطينية. لا تقتصر مساعي بايدن على العودة للاتفاق النووي المبرم مع إيران عام 2015، بل يسعى لإبرام اتفاق أوسع يقيّد برنامج إيران الصاروخي ويحدّ من نشاطاتها المزعزعة للاستقرار، رغم تأكيد الرئيس الإيراني روحاني رفض إيران التفاوض بشأن برنامجها الصاروخي. وعلى الرغم من أن نتنياهو لا يتفق مع بايدن الساعي للعودة إلى الاتفاق النووي وتوسعته بما يقيّد برنامج التسلّح الإيراني، إلا أن كليهما يدرك الضغوط السياسية التي تواجه الآخر.

المخاوف الإسرائيلية بشأن الإدارة الأمريكية الجديدة

أجمع الإسرائيليون بشكل غير مسبوق، على الرغم من حالة الانقسام العميق التي تسود إسرائيل، على تفضيل ترمب على بايدن. يخشى مواطنو نتنياهو من العودة إلى نمط أوباما في الضغط على القادة الإسرائيليين لتقديم تنازلات ملموسة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بعدما قدّم ترمب مكاسب تاريخية لإسرائيل لعل أهمها الاعتراف بسيادتها على الجولان ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس. ويؤكد الكاتب أنه على بايدن أن يُظهر الاحترام لإسرائيل علانية ويعبر عن دواعي قلقه سرًا، وفي المقابل على نتنياهو أن يكون حذرًا في سياساته المتطرفة خاصة أن بايدن، وإن كان داعمًا لإسرائيل، يترأس حزبًا موافقه أكثر ميلًا للفلسطينيين في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ولعل أهم ما على نتنياهو توخي الحذر بشأنه هو التوسع الاستيطاني في المناطق المتنازع عليها ومقابلة مساعي بايدن للعودة للاتفاق النووي الإيراني بمواقف متطرفة.

خاتمة

يختم الكاتب بالتأكيد على خصوصية العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية وأهميتها للطرفين لذا لا بد من إنعاشها بدقة وعناية في ظل التغيرات المنشودة المصحوبة بتحديات خطيرة في منطقة الشرق الأوسط وذلك بتجنب أية خطوات قد تسبب خسائر جسيمة تعود بالضرر على العلاقات بين الحليفين.

The Israel-Morocco Deal Is a Triumph for Trump—and Biden, Too

اتفاق إسرائيل والمغرب نصر لترمب وبايدن أيضاً

مجلس السياسة الخارجية في واشنطن- إيلان بيرمان
٢٢ كانون الأول «ديسمبر» ٢٠٢٠

يرى إيلان بيرمان، النائب الأول لرئيس مجلس السياسة الخارجية في واشنطن، في مقالته التي تتمحور حول اتفاق التطبيع المغربي-الإسرائيلي، أن هذا الاتفاق بمثابة هدية من إدارة ترمب إلى إدارة بايدن؛ وذلك لسببين يتعلق أحدهما بالاستقرار في الشرق الأوسط والآخر بالمصالح الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا.

تغير السياق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

يعد اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل اللتان تتشاركان روابط ثقافية واقتصادية وسياسية، كما يذكر الكاتب، إنجازاً هاماً لإدارة ترمب التي دأبت لجعل الشرق الأوسط أكثر ازدهاراً وتكاملاً من الناحية الاقتصادية وحققت تقارباً في العلاقات بين العالم الإسلامي وإسرائيل أكثر مما حققته جميع الإدارات الأمريكية التي سبقتها مجتمعة. يركز بيرمان أن إدارة بايدن سترث شرقاً أوسط أكثر تكاملاً من الناحية الاقتصادية واستقراراً من الناحية السياسية من أي وقت مضى. ويأتي دور الإدارة الأمريكية الجديدة في توظيف الطرق الدبلوماسية المناسبة للبناء على التغير الحاصل في الإقليم الذي لطالما اتسم بالانقسامات، لتعزيز استقراره وازدهاره في المستقبل بما في ذلك تعزيز الدور الإقليمي الذي يلعبه المغرب، حليف الولايات المتحدة ذو الموقع الاستراتيجي والتوجهات المعتدلة، في أمن شمال إفريقيا.

المصالح الأمريكية في شمال أفريقيا

مهّد الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية لاتخاذ دوراً أبرز في ضبط الأمن الإقليمي. يعود ذلك إلى الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به المغرب في شمال القارة الأفريقية قريباً من مناطق ذات أهمية جيوسياسية مثل مالي ونيجيريا. وتضفي توجهات المغرب وتفسيراته المعتدلة للإسلام بعداً إضافياً يجعله حليفاً بارزاً للإدارة الأمريكية الجديدة التي تعترم اتباع سياسات أكثر حزمًا في إفريقيا من سابقتها. لقد اتخذ المغرب خطوات هامة في ترويج نظريته ونموذجه للإسلام المعتدل في السنوات

الماضية من خلال تأسيس المؤسسات الدينية وبناء الشراكات الدولية المبنية على نشر هذا النموذج في أفريقيا والعالم. ويؤكد الكاتب على أهمية التوجه الإسلامي المعتدل للمغرب في ظل تزايد نشاطات عنيفة ذات توجهات إسلامية في مناطق مثل الصومال والموزمبيق ما يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية الإقليمية في حال انتشاره في القارة الأفريقية.

خاتمة

يختم بيرمان مقالته بالإشارة إلى أن النقد الذي لاقاه اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل لا يجب أن يؤدي إلى التغافل عن أمر محوري بالنسبة لواشنطن وهو أن اتّساع دور المغرب الإقليمي يصبّ في المصالح الأمريكية في شمال إفريقيا، ذلك أن تعزيز الدور الأمني الذي يلعبه المغرب في الإقليم ضمن توجه الإدارة الأمريكية الجديدة للسياسة في شمال إفريقيا يخدم تطلّعات واشنطن ويعود بالفائدة على مساعيها في الشرق الأوسط ككل.

ماذا كشفت جلسات الاعتماد عن سياسة بايدن في الشرق الأوسط؟

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى- إيلاري پاپا
٢٢ كانون الثاني «يناير» ٢٠٢١

يتتبع إيلاري پاپا، الباحث المساعد للمدير الإداري في معهد واشنطن، في تحليله الموجز ما كشفته تصريحات ثلاثة من كبار أعضاء إدارة بايدن وهم: أنطوني بلينكن، وأفريل هينز، ولويد أوستن أثناء جلسات الاعتماد عن سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط بشأن الاتفاق النووي مع إيران، والنشاط السعودي العسكري في اليمن، واتفاقيات التطبيع العربية-الإسرائيلية، وجهود السلام الأمريكية في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية.

الملف النووي الإيراني

أوضحت التصريحات أن إدارة بايدن تولي أهمية للتعاون مع شركائها الإقليميين في الشرق الأوسط، تحديداً إسرائيل ودول الخليج العربي فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني في سبيل الوصول إلى اتفاق أكثر قوة في مواجهة أنشطة إيران العدائية التي تمس استقرار الشرق الأوسط. وتشارك الأعضاء الثلاثة الإجماع على المخاوف التي تتنبأ الإدارة الأمريكية بخصوص غياب الاتفاق النووي مع إيران وما يمثله من زعزعة للاستقرار في المنطقة ما يستدعي إعادة التفاوض المدروس معها. وفي هذا السياق، تتطلع الإدارة الأمريكية الجديدة للتطرق لموضوع الصواريخ الباليستية الإيرانية، إدراكاً منها أنه في حال اكتساب إيران مقدرات نووية فلن يكون من السهل التعامل مع المشاكل التي تحدث في المنطقة سيما أن سلوك إيران غير متوائم مع سلوك جيرانها.

قضايا المنطقة العربية

ظهرت سياسات إدارة بايدن المتعلقة بالقضايا العربية من خلال تصريحات بلينكن الذي أكد أن الولايات المتحدة ستمتنع عن دعم النشاط العسكري السعودي في اليمن لدى تعارضه مع قيمها وتهديده مصالحها في الشرق الأوسط، بينما تبدي استعدادها لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اليمني في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها علماً أنها تدين الأعمال العدائية وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحوثيون. وقابل بلينكن التطبيع العربي-الإسرائيلي بالثناء على دوره في تعزيز الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط والترحيب بإمكانيات الاستفادة الأمريكية منه خاصة أنه زاد الضغط

على إيران. وشدّد على إجماع إدارة بايدن على معارضة ورفض حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل كونها تستهدف الأخيرة منفردة بشكل غير عادل على حد تعبيره، مشيراً إلى أن حل الدولتين هو الطريقة المثلى لضمان مستقبل إسرائيل اليهودية الديمقراطية وإعطاء الفلسطينيين حقهم في الدولة رغم صعوبة تحقيق ذلك في المدى القريب. يركز الدور الأمريكي على العمل على بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي والتشديد على تجنب كلا الطرفين الخطوات الأحادية التي قد تزيد صعوبة التحديات أمام حل الدولتين الصعب التحقق أساساً.

خاتمة

أنهى بايّا تحليله بالإشارة إلى أنّ أنطوني بلينكن، وزير الخارجية في إدارة بايدن، عبّر عن التزامه بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وموقعاً للسفارة الأمريكية بعد أن أشاد بالإنجاز الهام الذي أحرزته إدارة ترمب على صعيد تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. وبالمجمل، جاءت تصريحات كبار أعضاء الإدارة الأمريكية الجديدة متقاربة بحيث قدّمت تفاصيل وتفسيرات لمخططات إدارة بايدن وتوجهاتها.

فرنسا واللوبي الصهيوني: قانون الصمت يخنق منتقدي إسرائيل

مجلة أوريان ٢١ الفرنسية- جان ستارن
١٢ كانون ثاني «يناير» ٢٠٢١

سلطت أوريان 21، وهي مجلة إلكترونية فرنسية تهتم بالقضايا العربية وقضايا الشرق الأوسط، الضوء في تحقيق صحفي مطوّل لجان ستارن، على التأثير الذي يحاول اللوبي الصهيوني إحداثه في فرنسا عبر محاولة تلميع صورة إسرائيل من جهة، وإسكات الأصوات المتنامية المناصرة للقضية الفلسطينية من جهة أخرى.

اللوبي الصهيوني: إشكالية المصطلح والوجود

يرد ستارن الإشكالية القائمة في فرنسا بما يتصل باستخدام مصطلح «اللوبي الصهيوني» إلى أسباب تتعلق بالذاكرة الفرنسية إزاء يهود أوروبا، إذ يتبادر إلى الأذهان غالباً مصطلح «اللوبي اليهودي» الذي كان يستخدمه اليمين المتطرف المعادي للسامية خلال ثلاثينيات القرن الماضي. لهذا السبب، يحاول معظم الفرنسيين بجميع اتجاهاتهم وانقساماتهم تجنب استخدام كلمة «لوبي» سيئة السمعة والتي تحمل في طياتها مفهوم المؤامرة واستبدالها بـ «جماعات الضغط» أو «دوائر التأثير».

كما يورد على لسان بعض النواب والسياسيين الفرنسيين على أنه لا وجود للوبي في فرنسا بل هناك أفراد مؤثرين لا يمكن الإفلات منهم إن قرّروا استهداف شخص ما، ويعتبر ستارن أن هذا التأثير محدود التنظيم ولا يقارب بحالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً.

في المقابل، لا يجد البعض حرجاً في استخدام تسمية «لوبي» مبررين ذلك، بوجود تنظيم حقيقي في دعم إسرائيل داخل فرنسا يمثلته «المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا» والسفارة الإسرائيلية في باريس وبعض النواب المناصرين لتل أبيب كالنائب ماير حبيب.

يخلص ستارن في نهاية المطاف إلى تفضيله تسمية «اللوبي المؤيد لإسرائيل» في تحقيقه الذي يرى فيها تسمية لا لبس فيها وعصية على الجدل.

إخفاقات نسبية وقانون الصمت

يظهر التحقيق أن «اللوبي المؤيد لإسرائيل» يمارس نشاطاً منقطع النظير على مواقع التواصل الاجتماعي، ويحاول استهداف كل مناصرة للقضية الفلسطينية أو انتقاد

لإسرائيل بوسائل مختلفة. كما يسعى هذا اللوبي إلى الحفاظ على اللبس والخلط بين «معاداة السامية» و«معاداة الصهيونية»، وهو خلط يخدم إسرائيل في نهاية المطاف. كما يظهر التحقيق أن حظر حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات وأعمال المقاطعة لن تثمر، كما تلاشت المناورات ضد مناهضة الصهيونية، ولم يحقق الموسم الثقافى الفرنسي الإسرائيلي الأخير نجاحاً كبيراً. من جهة أخرى، في شهري حزيران «يونيو» وتموز «يوليو» الماضيين، وفي مواجهة خطة الضم الإسرائيلية، برزت معارضة صريحة على المستوى الرسمي الفرنسي، لهذه الخطة المخالفة للقانون الدولي، سواء من قبل رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية أو مجلس الشيوخ. لكن هذه المعارضة التي تعدّ دعماً واضحاً للقضية الفلسطينية لم تحظ بالحد الأدنى من التغطية الإعلامية الفرنسية ولم يسمع معظم الفرنسيون بها، ويربط ذلك بما يسمى «قانون الصمت»؛ ويقول ستارن أن «الحليف الرئيسي للوبي في فرنسا ليس غضب قلة من المتعصبين على الإنترنت، وإنما صمت أولئك الذين يتوجب عليهم أن يتحدثوا، أو على الأقل يخبروا، ويأتي في مقدمتهم الصحفيون».

معاداة الإسلام وفتنة الشركات الناشئة

يظهر التحقيق أن اللوبي المؤيد لإسرائيل يعمل على الدوام على تهويل الإسلاموفوبيا في المجتمع الفرنسي، وربط التوترات بين ما يسمى بالـ «الانفصالية الإسلامية» في فرنسا وعلاقتها بالقيم العلمانية للجمهورية بفكرة مناصرة القضية الفلسطينية ونقد إسرائيل.

فضلاً عن ذلك، حقق اللوبي المؤيد لإسرائيل انتصاراً جزئياً خلال السنوات القليلة الماضية من خلال عمله على تكثيف رحلات رجال الأعمال والرياديين الفرنسيين إلى إسرائيل، وإعداد جولات اقتصادية بحتة لهم، تخلو من أي بعد سياسي، لدرجة أن أحد رجال الأعمال الفرنسيين الذين تواصل معهم معدّ هذا التحقيق، أبدى إعجابه واستغرابه الشديد من مدى ملائمة المناخ الإسرائيلي للاستثمار في الوقت الذي كان يظن فيه قبل وصوله أن الحرب قد تندلع في تلك البقعة من العالم في أية لحظة. كما رفض رجال أعمال آخرون شملهم التحقيق، الإجابة عن أسئلة سياسية متعلقة بالنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، متذرعين بأنه «لم يعد هنا للاقتصاد علاقة بالسياسة».

خاتمة

يختم ستارن تحقيقه بالتأكيد على أنه وبرغم النشاط المتنامي للوبي المؤيد لإسرائيل في فرنسا والنجاحات النسبية التي حقّقها إلا أن الرأي العام الفرنسي يصرّ على دعم القضية الفلسطينية، لكن ما يعيب هذا الدعم هو أن أصحابه غالباً ما «يفضّلون

الصمت» على إبدائه علنا خوفا من الاتهام بمعاداة السامية. فوفقا لسبر آراء أجراه المعهد الفرنسي للرأي العام "إفوب" في أيار «مايو» 2018، يعتقد 71% من الفرنسيين بأن "إسرائيل تتحمل مسؤولية ثقيلة في غياب مفاوضات مع الفلسطينيين". 57% منهم لديهم "صورة سيئة" عن إسرائيل لكن لا يعبرون عن ذلك علنا. كما يعتبر 69% منهم الصهيونية "إيديولوجية تستخدمها إسرائيل لتبرير سياسة الاحتلال واستعمار الأراضي الفلسطينية. وبالنسبة لـ 54% من الفرنسيين، فإن "مناهضة الصهيونية هي فعلا شكل من أشكال معاداة السامية".

تريد إيران الاتفاق النووي الذي أبرمته ... لا تطلبوا من إيران تلبية مطالب جديدة

فورين أفيرز - محمد جواد ظريف
22 كانون ثاني «يناير» 2021

في مقال لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، نشرته مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية، حمل عنوان «تريد إيران الاتفاق النووي الذي أبرمته ... لا تطلبوا من إيران تلبية مطالب جديدة»، يستعرض ظريف الآثار السلبية لما اقترفه الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب، إزاء إيران وانسحابه من الاتفاق النووي الذي أبرمته معها الدول (5+1)، مقدّما ما يتوجّب على الولايات المتحدة برئاسة جو بايدن فعله وتجنّبه إن أرادت إصلاح بعض ما أفسده دونالد ترامب والعودة إلى الاتفاق النووي الإيراني. يقول ظريف بأنه «يمكن للرئيس الأمريكي جو بايدن اختيار طريق أفضل من خلال إنهاء سياسة ترامب الفاشلة المتمثلة في «الضغط الأقصى» والعودة إلى الصفقة التي تخلّى عنها سلفه. إذا فعل ذلك، فستعود إيران بالمثل إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي. ولكن إذا أصرت واشنطن بدلا من ذلك على انتزاع التنازلات، فستضيع هذه الفرصة.»

يرى ظريف بأن الإدارة الأمريكية السابقة، برئاسة دونالد ترامب، عملت بشكل متسارع على الحشد والتحريض الإقليمي ضدّ إيران، من خلال فرض عقوبات اقتصادية عليها وتكثيف صفقات الأسلحة مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، متوجّه ذلك باغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، مطلع العام المنصرم مما أخذ المنطقة ككل نحو الانفجار.

ما الذي سيأتي بعد ذلك؟

يؤكد ظريف على أنه من الصعب على إدارة الرئيس جو بايدن، إزالة «الآثار الكارثية» لقرارات سلفه، لكن لا يزال بإمكان إدارة بايدن إنقاذ الاتفاق النووي، ولكن فقط إذا استطاعت حشد الإرادة السياسية الحقيقية في واشنطن لإثبات أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تكون شريكاً حقيقياً في الجهود الجماعية. «يجب أن تبدأ الإدارة بإزالة جميع العقوبات المفروضة أو المعاد فرضها أو إعادة تسميتها منذ تولي ترامب منصبه، بأثر كامل. بدورها، ستلغي إيران جميع الإجراءات العلاجية التي اتخذتها في أعقاب انسحاب ترامب من الاتفاق النووي. سيقدر الموقعون الباقون على الصفقة بعد ذلك ما إذا كان ينبغي السماح للولايات المتحدة باستعادة المقعد على الطاولة التي تخلت عنها في عام 2018.»

لا لإعادة التفاوض على الاتفاق النووي

يؤكد ظريف رفض بلاده لأيّة عودة أمريكية تتضمن إضافة شروط أو مطالب إضافية للاتفاق النووي، حيث يقول: «لنكن واضحين بشأن هذه النقطة: وافقت جميع الأطراف في الاتفاق النووي (بما في ذلك الولايات المتحدة) على اقتصار نطاقه على القضايا النووية لأسباب عملية للغاية. لقد تفاوضنا بعناية على الجداول الزمنية للقيود التي فرضتها الصفقة، ووافقت إيران على التخلي عن العديد من الفوائد الاقتصادية الناتجة عن الصفقة بسبب تلك الجداول الزمنية. لم تكن السياسات الدفاعية والإقليمية لإيران مطروحة للنقاش، لأنّ الغرب لم يكن مستعداً للتخلي عن تدخله في منطقتنا الذي تسبب في مثل هذه الاضطرابات لعقود من الزمن. ولم تكن الولايات المتحدة أو فرنسا أو المملكة المتحدة، في هذا الصدد، مستعدة للحد من مبيعاتها من الأسلحة المريحة، والتي أججت الصراع واستنزفت موارد منطقتنا. كجزء من المفاوضات النووية، وافقت إيران على قيود مدتها خمس وثمان سنوات على مشتريات الدفاع والصواريخ على التوالي. لا يمكن التراجع عن الصفقات - وبالتأكيد التضحيات - التي قطعناها على أنفسنا لتأمين الصفقة. ليس الآن ولا أبداً. لا يمكن أن يكون هناك أية إعادة تفاوض.»

مبادرة الأمل ومجتمع هرمز

يذكر ظريف أنه في تشرين أول «أكتوبر» 2019، أطلقت إيران «مبادرة الأمل» التي تتعهد الدول المشاركة فيها بإظهار الاحترام للرموز التاريخية والدينية والوطنية لبعضها البعض وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لبعضها البعض. كما تلتزم الدول بتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتجنب المشاركة في التحالفات أو التحالفات ضد بعضها البعض. يضيف ظريف بأن الرئيس الإيراني حسن روحاني بعث رسائل

إلى جميع دول مجتمع هرمز - البحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - لدعوتهم رسمياً للانضمام إلى المبادرة، مؤكداً على أن «هذه الدعوة لا تزال مطروحة على الطاولة».

خاتمة

يختم ظريف مقاله بالتأكيد على أن «الغربيين، وخاصة الأمريكيين، يحتاجون إلى تعديل فهمهم لإيران والمنطقة إذا أرادوا تجنب الأخطاء التي ارتكبوها بشكل مزمن في الماضي. وعليهم أن يراعوا ويحترموا حساسيات شعوب المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بكرامتهم الوطنية واستقلالهم وإنجازاتهم. ويؤكد قائلاً: «نحن في المنطقة قادرون على معالجة مشاكلنا الخاصة، بشرط ألا يعمل الغرباء كمفسدين للأرياح قصيرة الأجل أو لتحريض أجندات الملاء عديمي الضمير».

على بايدن البناء على «اتفاقيات إبراهيم» وليس التراجع عنها

معهد واشنطن - جاي سولومون

14 كانون ثاني «يناير» 2021

في مقال لجاي سولومون، زميل زائر مميز في «زمالة سيغال» في معهد واشنطن، وكان سابقاً كبير مراسلي الشؤون الخارجية لصحيفة «وول ستريت جورنال»، يرى سولومون أن الرئيس جو بايدن وافق على عدد قليل من مبادرات السياسة الخارجية للرئيس دونالد ترامب، من بينها «اتفاقيات إبراهيم». وأنه إذا أراد أن يبني على هذا التحول الجذري في سياسات الشرق الأوسط، من الضروري أن يتحدّى الجناح التقدمي في حزبه الديمقراطي الذي ينتقد الاتفاقيات ويسعى في الوقت نفسه إلى إبعاد واشنطن عن حلفائها التقليديين في المنطقة، ولا سيما السعودية، والإمارات، وإسرائيل.

في محاجته هذه، تناول سولومون ثلاثة محاور أساسية: التكامل الاقتصادي، والسلام في الشرق الأوسط، والاتفاق النووي الإيراني.

- التكامل الاقتصادي : يرى أن الخصائص الرئيسية التي اتسمت بها «اتفاقيات إبراهيم» هي تركيزها على إدخال إسرائيل في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط الأوسع، والتي يعاني عدد كبير منها من الركود بسبب الصراعات الطائفية وعدم الاستقرار السياسي. فقطاع التكنولوجيا المتطور في إسرائيل في وضع مثالي للدخول

- في شراكة مع دول الخليج الغنية بالنفط من أجل استدراج الاستثمارات في تكنولوجيات الطاقة النظيفة والري وتكنولوجيا المعلومات. فهذا تستطيع إدارة بايدن الاضطلاع بدور مباشر في هذه النهضة الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة ويمكن أن ينمو هذا الاستثمار على مدى السنوات الأربع القادمة، ويشمل مشاركة الشركات الأمريكية والجامعات والمنظمات غير الحكومية.

- السلام في الشرق الأوسط: يحتاج سولومون أنه من شأن ازدهار العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الرائدة ذات الأغلبية العربية أن يُظهر للقيادة الفلسطينية فوائد إنهاء الصراع والانضمام إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي. وفي الوقت نفسه، باستطاعة السعودية، التي لم تطبّع العلاقات مع إسرائيل، أن تلوّح بهذا الاحتمال كوسيلة للضغط على إسرائيل للمضي قدماً في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وتعلم القيادة الإسرائيلية أن قبولها الكامل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يحدث إلا بعد إقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الرياض.

- الاتفاق النووي الإيراني: يقول سولومون أن الرئيس بايدن تعهد بإعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي المبرم مع إيران في عهد إدارة أوباما، وبناء اتفاقيات أوسع لتقييد برنامج طهران الصاروخي ودعمها للمليشيات في الشرق الأوسط والجماعات الإرهابية. لكن عليه أن يستفيد من التحالف المتعاظم بين إسرائيل والدول ذات الأغلبية العربية كوسيلة لزيادة الضغط على طهران وإبراز عزلتها الإقليمية. فمن شأن هذا التكتل الاقتصادي والأمني الناشئ أن يكون بمثابة رمز للإمكانيات التي تتطوي عليها المنطقة إذا تم استبدال القتال والتطرف بالتكامل والنشاط الاقتصادي. يجب أن تساعد هذه الشراكة الجديدة أيضاً إدارة بايدن على صياغة هذه الاتفاقيات الجديدة المقترحة مع إيران.

خاتمة

يختم سولومون مقاله بأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة من كلا الحزبين وعلى مدى أكثر من 70 عاماً، جعلت اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط الأوسع ركناً أساسياً من أركان السياسة الخارجية الأمريكية. والآن بعد أن بدأ هذا المسعى، لا ينبغي لواشنطن أن تقف حاجزاً أمام توسعه، بل عليها أن تسعى إلى تعزيزه.

إعادة فلسطينة النزاع مع إسرائيل

مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط - مروان المعشر
11 كانون ثاني «يناير» 2021

يسعى مروان المعشر، نائب الرئيس للدراسات في مؤسسة كارنيغي، في مقاله، للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: بعد خسارة الغطاء العربي، هل يمكن أن يكون التحوّل إلى المربع الفلسطينيّ عاملاً إيجابياً لمستقبل القضية الفلسطينية؟ يستعرض المعشر الأسس التي قامت عليها المبادرة العربية للسلام، التي اعتمدتها قمة بيروت العربية عام 2002، الرامية إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والمتمثلة في مبدأ كامل الأرض مقابل السلام الحقيقي الدائم والعاقل والشامل، والإجماع العربي على كيفية حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي كخيار استراتيجي للدول العربية. موضحاً أن أهمية هذه المبادرة تمثلت في نقلها النزاع من إطاره الفلسطيني (في مجمله) إلى إطار عربي أوسع.

عوامل فشل المبادرة العربية

بعد مرور ثمانية عشر عاماً دون أن تحقّق أيّاً من أهدافها، يرى المعشر أن المبادرة العربية للسلام قد فشلت وأن الغطاء العربي قد زال عن القضية الفلسطينية راداً ذلك إلى العوامل التالية:

- التعتن الإسرائيلي وعدم نيّة اسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها.
- بروز تطورات جديدة على الساحة تتعلق بالانقسام الفلسطيني، والثورات العربية التي أدت إلى تمحور اهتمام الدول العربية نحو شؤونها الداخلية.
- تخوّف الدول الخليجية تحديداً من التهديد الإيراني.
- توقيع أربع دول عربية اتفاقيات مع إسرائيل جاءت لأغراض ثنائية لا تتعلق بالقضية الفلسطينية. ولم تشترط هذه الاتفاقيات انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة كما لم تشترط تحقيق الإجماع العربي للدخول في هذه الاتفاقيات الثنائية.

فلسطينة النزاع إيجابية ولكن !

يخلص المعشر بأنّ فلسطينة النزاع قد تكون إيجابية ولصالح الفلسطينيين في حال لم يواصلوا الرهان على المبادرة العربية للسلام، شريطة إقران التمسك بحل الدولتين

بمطالبة إسرائيل والمجتمع الدولي بمقاربة تعتمد الحقوق السياسية والانسانية الكاملة للفلسطينيين، إضافة إلى تحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل جدي، وعدم اضاءة الوقت بشعارات لفظية تدعم المصالحة ولا تفعل الكثير لتحقيقها.

خاتمة

يؤكد المعشر في ختام مقاله على أنه في حال اعتمد الجانب الفلسطيني مثل هذه المقاربة، تصبح الاتفاقيات العربية الثنائية الموقعة مع إسرائيل ثانوية بالنسبة للقضية، وتغدو فلسطينة القضية لصالح الفلسطينيين لا ضدهم، إذ أنها ستعيد الأمل بتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية على التراب الفلسطيني.